منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

الموازنات المحلية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في مصر

ولاء علي فرحان

ورقة سياسات

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

الموازنات المحلية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في مصر

ورقة سياسات

الباحثة: ولاء علي فرحان
أكاديمية- وباحثة متخصصة في التنمية والأمن المجتمعي

مراجعة فنية : عمر سمير

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

منسقة المشروع: نصاف براهمي

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

مقدمة

تعتبر النفقات الحكومية على المستوى المحلي كنسبة من إجمالي النفقات إحدى معايير اللامركزية المالية، والإنفاق العام في وحدات الحكم المحلي يعتمد بشكل شبه تام على ما يأتيها من المراكز وقد يأتي على غير المتوقع أو في مواعيد غير منضبطة، وفي نفس السياق فالموازنات المحلية تناقش وتقر من قبل مجالس شعبية منتخبة، وإذا كانت لدى تلك المجالس القدرة على فرض الضرائب المحلية وطرق إنفاقها، فكل هذه خطوات نحو الموازنة المحلية. ووجود الموازنة المحلية يسعى إلى تكريس التكامل الاجتماعي وضمان العدالة الاجتماعية للتوزيع، بالتالي السعي نحو تحقيق الحكم الرشيد. حيث يمكن القول إن الموازنات المحلية هي الأكثر قدرة على إدارة شؤون المحليات بصورة أكثر كفاءة، وذلك كون المحليات على اتصال مباشر مع المواطنين وهي الأكثر معرفة باحتياجات المواطنين ولها القدرة على إيصال هذه الاحتياجات إلى الحكومة المركزية لتحقيق العدالة الاجتماعية (كالتعليم والصحة والقضاء على الفقر...)

عملت مصر بنظام المجالس البلدية أو المحلية منذ عهد محمد علي، إلا أن القيادات الممثلة فيها دائمًا ما كانت ممثلة للحكومة أو السلطة المركزية، وبقيت لفترة طويلة بعيدة عن الإصلاحات اللامركزية. والموازنات المحلية كانت هي الأكثر قدرة على إدارة شؤون المحليات بصورة أكثر كفاءة لأنها أكثر قربًا من المواطنين لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعاني مصر من ضعف في إدارة الشؤون المحلية رغم أنها من أول البلدان التي عرفت نظام الإدارة المحلية، وبالتالي ينعكس ذلك سلبًا على التنمية وتحقيق رفاهية المواطنين للوصول إلى مبدأ العدالة الاجتماعية. وسوف تركز الورقة على الموازنات المحلية في مصر من حيث شكلها ومصادر تمويلها وهل أدت الغرض في تحقيق العدالة الاجتماعية، وننطلق من التساؤل البحثي القائم على ما مدى انعكاس دور الموازنات المحلية في تحقيق العدالة الاجتماعية وما هي السياسات اللازمة لتعزيز دور الموازنات المحلية.

ما هو شكل الموازنات المحلية في مصر؟

كلما كانت الدولة تفسح المجال العام للحكم المحلي وبالتالي تعطيه الصلاحيات الأكبر والقدرة على مساءلة الموظفين العموميين وإعداد الميزانيات والرقابة عليها، توقعنا أن تكون هناك درجة أكبر من العدالة في اقتسام الموارد العامة، وظهرت فكرة الموازنة التشاركية والمقصود بها هي عملية يقوم من خلالها المواطنون بالنقاش والتفاوض على توزيع الموارد العامة. وقد بدأ هذا التقارب من دائرة صنع القرار المتعلقة بالموازنة في عام 1989 بواسطة مدينة بورتو أليغري في جنوب البرازيل. وفي التسعينيات، انتشرت هذه الممارسة بسرعة من البرازيل إلى مدن أخرى في أمريكا اللاتينية وأوروبا ولا تزال تحظى بشعبية إلى يومنا هذا، ولا سيما على الصعيدين المحلي والبلدي، ويمكن للموازنة التشاركية أن تمنح المواطنين تأثيرًا وقوة مباشرة. ويمكنها التخفيف من الشعور بالعجز في التأثير على الحكومة أو تغييرها، وهي تعمل كأداة لتركيز الديمقراطية في احتياجات المواطنين وأولوياتهم، بدلًا من الاهتمام بالمصالح الخاصة. وتقضي إستراتيجية مشروع الموازنة التشاركية بأن تصمم الحكومات عملية الموازنة التشاركية بأكبر قدر ممكن من الشمولية، والتأكيد على إشراك هؤلاء الذين أُستبعدوا على مر التاريخ من العمليات الانتخابية والديمقراطية. وتبدأ المشاريع بتعيين لجنة توجيهية تضم أعضاءً من المجتمع المحلي، وتعمل كقيادة وتوجه المشروع نحو التنفيذ.[1]

وفي مصر تم إنشاء وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بقرار وزاري رقم 574 لسنة 2018، إلا أن نطاق العمل كان قد بدأ منذ 2015، كأول وحدة متخصصة تعمل في مجال نشر مفاهيم وثقافات السياسة المالية والاقتصادية والإفصاح المالي بالإضافة الى تفعيل المشاركة والتواصل المجتمعي، والتخطيط التشاركي، وإدارة الشراكات المؤسسية، وحيث أن مشاركة الأفراد الفعالة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة أصبح لا بد منها وضمان استدامتها لحدوث ذلك التغيير بشكل كفء، وإدراج المواطن في حل مشكلات مجتمعه، بدلًا من كونه جزءًا من المشكلة، يضمن معدل نجاح أعلى واستدامة للمشروعات التي يتم تنفيذها حيث أثبتت التجارب الدولية أن المبدأ التشاركي هو النهج الأفضل فيما يتعلق بالعملية التنموية المحلية وكما ذكرنا سابقًا في تجربة البرازيل[2]. وبهذا السياق قد أطلقت مصر ما يسمى بالموازنة التشاركية في ديسمبر عام 2020 وهي ضمن إطار رؤية وزارة المالية وبالشراكة مع وزارة التنمية المحلية ووزارة التخطيط والاقتصاد وهي أداة تهدف وبحسب وزارة المالية إلى أن يصبح المواطن المصري شريكًا أصيلًا في عملية التنمية المستدامة وصنع القرارات في عملية إعداد الموازنة على المستوى المحلي من خلال إشراكه

في حل مشاكله المجتمعية في ضوء الموارد المحلية المتاحة، وتهدف الموازنة التشاركية إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال التعاون وخلق حلقة وصل بين المواطنين والجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية. وتعمل المبادرة بخطة تدريجية على مدار 3 سنوات تهدف إلى تمكين ورفع قدرات كوادر فعالة واعية من المواطنين على قراءة وفهم وتحليل كلٍّ من موازنة وخطة المواطن وخطط وبرامج الحكومة بالإضافة إلى تمكينهم من متابعة تنفيذ المشروعات المحلية والرقابة المجتمعية ما يؤدي إلى تحسين أحوال المواطن المصري.[3] ينظر للشكل رقم (1)

شكل رقم (1): نموذج الموازنة التشاركية في مصر

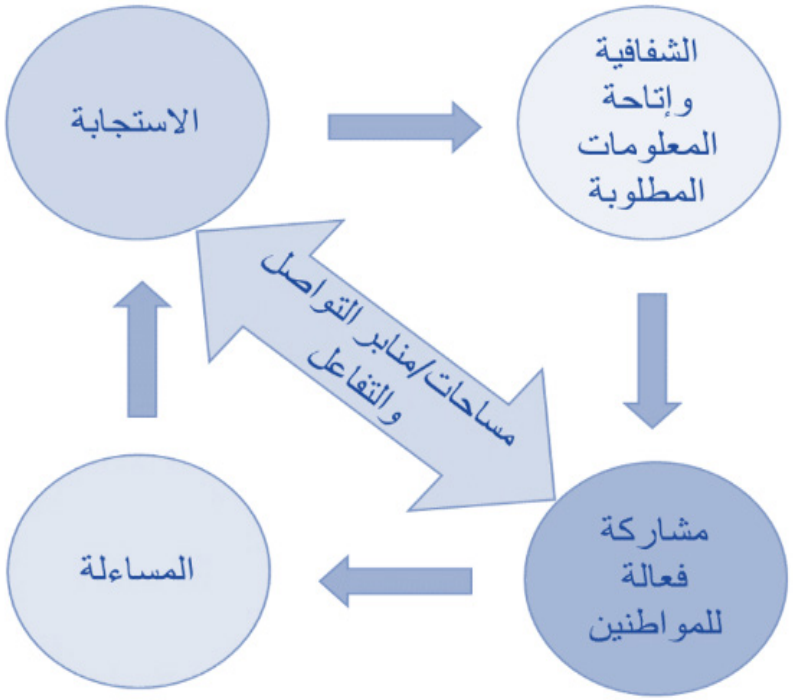

والمشكلة في الميزانيات المحلية تكمن في الفجوة ما بين الميزانيات الممنوحة للوحدات المحلية للأحياء واحتياجات المحافظات مع الزيادة السكانية الكبيرة وعدم كفايتها لمتطلبات المواطن المحلي، فضلًا عن قلة أو غياب قيادات مجتمعية مؤهلة لرفع المشكلات المحلية الحقيقية إلى الجهات الأعلى لاتخاذ القرارات المناسبة

والهدف الأساسي من الميزانيات التشاركية هو أن يصبح المواطن المصري شريكًا أصيلًا في عملية التنمية المستدامة وصنع القرارات في عملية إعداد الموازنة على المستوى المحلي من خلال إدراجه في حل مشاكله المجتمعية في ضوء الموارد المحلية المتاحة، ما يعزز الشفافية ويعلي من رضا المواطن والتي هي أحد المحاور الأساسية في رؤية مصر 2030. والشكل رقم (2) يوضح إستراتيجية وزارة المالية

الشكل رقم (2): إستراتيجية وزارة المالية للموازنة التشاركية

ورغم نص الدستور المصري لعام 2014 على اللامركزية، فلم يتم تمرير أي تشريعات تنفيذية ولم تكن الفعاليات المحلية ذات تأثير بالانعكاس على رفاهية المواطنين. منذ الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في الفترة 2011-2015، أعطت حكومة مصر الأولوية للاستقرار والإصلاح الاقتصادي. في عام 2016، شرعت مصر في إصلاحات اقتصادية كبيرة أدت إلى انخفاض قيمة العملة المصرية، ما أضاف إلى الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها المصريون منذ عام 2011. أثرت التحديات الاقتصادية والأمنية في مصر سلبًا في الإرادة السياسية للحكومة في القيام باللامركزية بسبب الخوف من أن يؤدي ذلك إلى إضعاف النظام وتعطيل تقديم الخدمات.[4]

ماهي مصادر تمويل المحليات في مصر؟

تنقسم مصادر تمويل المحليات في مصر إلى أكثر من إطار وبأشكال متنوعة يمكن إدراجها بالشكل الآتي:

- الموارد الخاصة وهذه الموارد تشمل الضرائب العينية ذات الطابع المحلي والرسوم المحلية والقروض والتبرعات فضلًا عن الإعانات الحكومية ويجري العمل في مصر على أن تحدد الحكومة المركزية مبلغ الإعانة الذي ستقدمه للحكومات المحلية ويقوم وزير الحكم المحلي بتوزيع الإعانات على الحكومة المحلية وفقًا لعدد السكان.
- الموارد المشتركة وهي التي توزع على المجالس الشعبية المحلية للمحافظات بغرض توزيعها على المجالس الشعبية المحلية الداخلية ووفق اختصاصها، ويكون اختصاصها على ثلاثة أقسام[5]:

أولها، الموارد المالية للمحافظات والتي تكون إما موارد مشتركة مع سائر المحافظات وتتضمن هذه كلًّا من نصيب المحافظة من الضريبة الإضافية على الصادرات والواردات التي تقع في دائرتها وهذه يحددها القانون وتختص بنصف حصيلتها ويودع النصف الآخر في رصيد الموارد المشتركة، والأخرى هي موارد خاصة بالمحافظة تتضمن ربع حصيلة الضريبة الأصلية المقررة في المحافظة

وضرائب ورسوم السيارات والموتوسيكل وغيرها من وسائل النقل، والضرائب والرسوم الأخرى ذات الطابع المحلي التي تفرض لصالح المحافظة والإعانات الحكومية والتبرعات والهبات والوصايا، بالتالي يتولى المجلس الشعبي المحلي توزيع جزء من موارده على الوحدات المحلية الداخلية في نطاق اختصاصه بالنسبة التي يقررها بمراعاة ظروف كل وحدة واحتياجها

ثانيًا، الموارد المالية للمركز والتي تشمل ما يخصصه المجلس الشعبي المحلي للمحافظة من موارد لصالح المركز، وحصيلة استثمار أموال المركز وايرادات المرافق التي يديرها والاعانات الحكومية والقروض التي يعقدها المجلس

ثالثًا، الموارد المالية للمدن والأحياء تتمثل في التالي من حيث الضرائب والرسوم المحلية في نطاق اختصاص المجالس المحلية وما يخصصه المجلس الشعبي المحلي للمحافظة لصالح المدينة من موارد المحافظة، وحصيلة الحكومة في نطاق المدينة من إيجار المباني وأراضي البناء الداخلة في أملاكها الخاصة، وإيرادات استثمار أموال المدينة وإيرادات الأسواق العامة في نطاقها، والإعانات الحكومية والتبرعات والوصايا والهبات مقيدة بموافقة المجلس الأعلى للحكم المحلي إذا قدمت من جهات أجنبية، فضلًا عن القروض التي يقرضها المجلس، وحصيلة مقابل التحسين المفروض على العقارات المنتفعة من أعمال المنطقة العامة، وحصيلة المقابل التي تفرضها المجالس على استغلال أو الانتفاع بالمرافق العامة التابعة للمدينة

ورابعًا، الموارد المالية للقرية والتي تشمل 75% من حصيلة الضريبة الأصلية والإضافة المقررة على الأطيان الكائنة في نطاق القرية، وحصيلة الضريبة من الملاهي المفروضة على نطاق القرية وموارد أموال القرية والمرافق التي تقوم بإدارتها، وما يخصصه المجلس الشعبي المحلي للمحافظة من موارده لصالح مجلس القرية والإعانات الحكومية والتبرعات والوصايا بشرط موافقة رئيس مجلس الوزراء على قبول ما يرد منها من هيئات أو أشخاص أجنبية وأيضًا القروض التي يعقدها المجلس.

تحقيق العدالة الاجتماعية في ضوء الموازنات المحلية

اللامركزية هي من الأساس عملية إصلاح في بنية نظام الدولة، وبالتالي فهي تعكس رغبة لدى النظام القائم في إجراء تعديل حقيقي في سياساته وفي نظامه المالي والإداري، ويمنح النظام اللامركزي للمحافظات والأقاليم حرية أوسع في إدارة أمورها الداخلية المرتبطة بتقديم الخدمات العامة للمواطنين وتيسير الشؤون الإدارية في منطقته، ومع بقائه تحت سلطة الحكومة المحلية، وخضوعه لرقابتها وتعاونه معها بصورة كاملة. والموازنات المحلية تزيل العبء على مؤسسات الدولة المركزية، حيث أصبحت الدول مطالبة بشكل كبير بتوفير العدالة الاجتماعية لمواطنيها ولا يتم هذا الا بموازنات محلية (تحت سلطة اللامركزية) وهذا ما يجعل الضرورة الملحة على الدولة لوضع المسار التشاركي مع المحليات وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين بتوفير خدمات مثل: (التعليم والصحة والمواصلات وإعانات البطالة والمعاشات ورعاية المسنين) وأيضًا البلديات المحلية وغيرها لتوفير حالة من التنمية الاقتصادية للمحليات.[6]

وحيث إن قضية العدالة الاجتماعية يأتي في جوهرها تحقيق التكافؤ في الفرص التي تمكن المواطنين من تحقيق الحقوق في مناطقهم ومحافظاتهم، فمن ناحية سياسات الحد الأدنى للأجور في مصر تتباين بين المحافظات والأقاليم المختلفة والأجور التي تحققها، وتوزيع الأجور بين المحافظات المختلفة تزيد مع ارتفاع أنصبة التشغيل في القطاعات التي تحقق أجورًا أعلى من المتوسط القومي، لم يقتصر الاختلاف في متوسطات أجور العاملين بين مهنة وأخرى فقط أو بين الدرجات الوظيفية أو حتى من مؤسسة إلى أخرى، ولكن تختلف أيضًا بين المحافظات وبعضها، وهذا ما كشفته البيانات الرسمية الصادرة عن جهاز الإحصاء. والشكل رقم (3) يوضح ذلك

وأظهرت بيانات نشرة الأجور والتوظف التي تصدر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سنويًا، أن محافظة أسوان احتلت المرتبة الأولى من حيث ارتفاع متوسط الأجور بها، مقارنة بباقي محافظات الجمهورية، حيث بلغ متوسط أجر العاملين بأسوان 1843 جنيهًا في الأسبوع. وبحسب النشرة الإحصائية والتي ترصد الفروق في متوسطات الأجور بين المحافظات وبعضها خلال عام 2017، جاءت محافظة المنوفية في المركز الأخير من حيث انخفاض متوسط الأجور بها بشكل عام، حيث بلغ 596 جنيهًا في الأسبوع وهو الأقل مقارنة بمتوسطات الأجور في باقي المحافظات، والإسكندرية، 866 جنيهًا. وسوهاج، 918 جنيهًا.[7]

شكل رقم (3): نصيب الفرد من الأجور وفق المحافظات

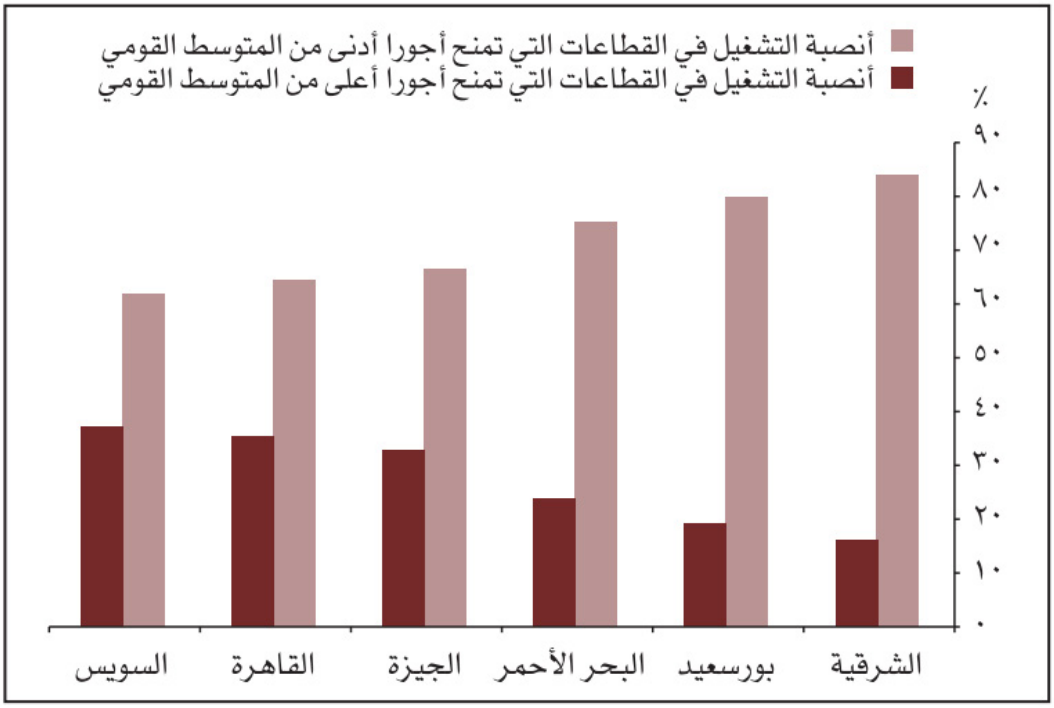

المصدر: د. ماجدة قنديل و د. أمنية حلمي، سياسات الحد الأدنى للأجور، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2012، ص4.

ووفق هذا يمكن توضيح عدم تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الأجور، فالسائد هو إعطاء أجور أدنى من المتوسط القومي وهذا ما يؤثر في تحقيق الأمن المجتمعي للأفراد

ويمكن طرح مقاربتين للمحافظات المصرية للمقارنة بين العدالة الاجتماعية في مصر مع مراعاة التنوع الثقافي والاجتماعي والمساهمة في الناتج المحلي وفي موقعها الجغرافي أيضًا، لنتوصل إلى حقيقة مهمة وهي تركيز التنمية المحلية المنعكسة على العدالة الاجتماعية في المحافظات الكبيرة وذات التأثير ومتناسين مثلًا المحافظات القروية مثل صعيد مصر، وهذا ما يخلق حالة من عدم العدالة الاجتماعية للفرد المصري حيث تتوفر لأفراد تنمية وتطور في البنى التحتية وفق ما يحدده المكان الجغرافي، ويمكننا توضيح هذا التفاوت بالشكل التالي:

1. الإسكندرية

في خطة التنمية المحلية لمحافظة الإسكندرية لمؤشرات التنمية المحلية لعام (2018) بلغت عدد القرى في الإسكندرية (9) والمدن(1) والأحياء (9)، وأطوال شبكات الطرق (20424) كم، وأطوال شبكات الطرق المرصوفة بمديريات الطرق (7818) كم، ونسبة الطرق المحلية المرصوفة لإجمالي الشبكات (75%)، وبلغ توزيع الإنفاق الموجه للمشروعات الاستثمارية (59) مشروعًا بتكلفة (1,2) مليار جنيه، ورصف الطرق في المحافظة (648,5) مليون جنيه، وتدعيم احتياجات الوحدات المحلية (26,9) مليون جنيه، وخدمات الأمن والإطفاء والمرور (211,7) مليون جنيه، ومد وتدعيم شبكات الكهرباء وأعمدة الإنارة (87,8) مليون جنيه وخدمات تحسين البيئة بالمحافظة (178,8) مليون جنيه.[8]

الشكل رقم (4): معدل النمو الاقتصادي وفرص العمل لمحافظة الإسكندرية

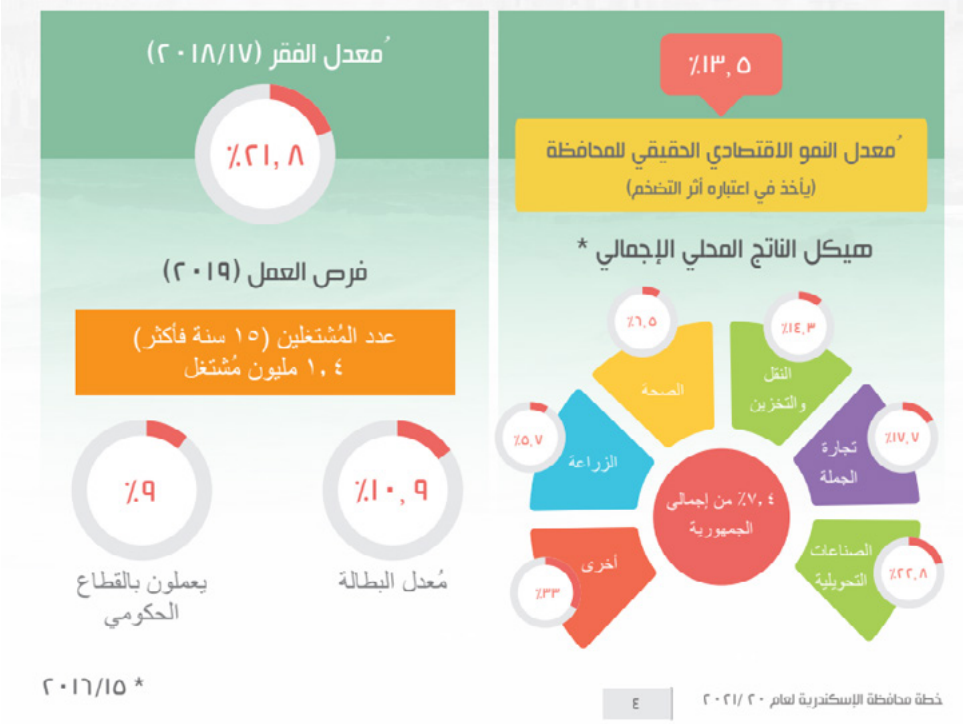

المصدر: تقرير خطة المواطن لمحافظة الإسكندرية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية، جمهورية مصر العربية، 2021.

الشكل رقم (5): التوزيع القطاعي للاستثمارات العامة المستهدفة في محافظة الإسكندرية

المصدر: تقرير خطة المواطن لمحافظة الإسكندرية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية، جمهورية مصر العربية، 2021.

2. محافظة سوهاج

في مؤشرات التنمية المحلية لمحافظة سوهاج لعام (2018) بلغ عدد القرى في سوهاج (9) والمدن (11) والأحياء (3)، وأطوال شبكات الطرق (6562 كم) وأطوال شبكات الطرق المرصوفة (5060 كم) ونسبة الطرق المحلية المرصوفة لإجمالي الشبكات

(77,1%)، وبلغ توزيع الإنفاق الموجه للمشروعات الاستثمارية (69) مشروعًا بتكلفة (1,56) مليار جنيه، مشروعات التنمية الاقتصادية المحلية (694) مليون جنيه، ومشروعات تحسين البيئة (300,9) مليون جنيه، ومشروعات الإدارة المحلية والدعم الفني (122) مليون جنيه، ومشروعات التنمية الريفية والحضرية (119,3) مليون جنيه، ومشروعات النقل والمواصلات وإنشاء كباري علوية بمبلغ (41,6) مليون جنيه. وعن التنمية المحلية بصعيد بمصر فقد تم توجيه استثمارات بلغت حوالي (3) مليارات جنيه لمحافظة سوهاج خلال فترة (2016/2017-2019/ 2020)، وجملة الاستثمارات المحلية الموجهة للمحافظة خلال نفس السنوات بلغت نسبتها(19,6%)، وخلال العام المالي (2020/2021) بلغ توزيع الإنفاق الموجه للمشروعات الاستثمارية (69) مشروعًا بكلفة (1,6) مليار جنيه، موزعة بالشكل التالي (14) مشروعًا بكلفة (153) مليون جنيه لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي، و(12) مشروعًا بكلفة (57,3) مليون جنيه بقطاع الأمن والإطفاء والمرور، و(14) مشروعًا بكلفة (232) مليون جنيه لقطاع الطرق، و(12) مشروعًا بكلفة (301,7) مليون جنيه لقطاع تحسين البيئة في المحافظة، و(11) مشروعًا بكلفة (140,7) مليون جنيه لقطاع الكهرباء والإنارة، و(6) مشروعات بكلفة (694) مليون جنيه للاهتمام بتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين.[9]

الشكل رقم (6): معدل النمو الاقتصادي وفرص العمل لمحافظة سوهاج

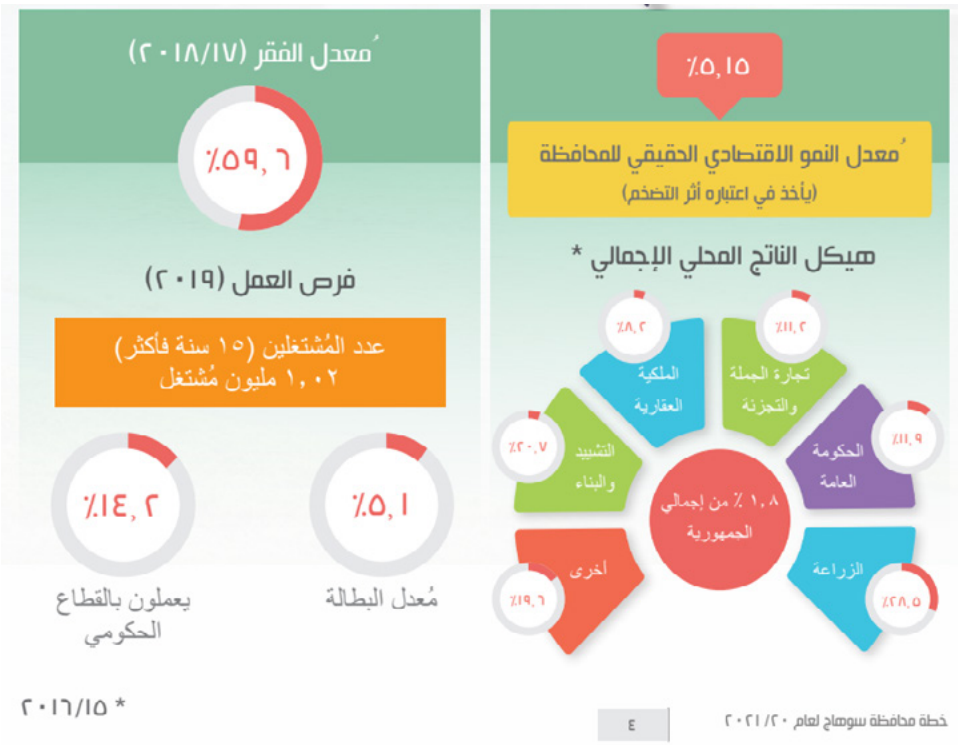

المصدر: تقرير خطة المواطن لمحافظة سوهاج، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية، جمهورية مصر العربية، 2021.

الشكل رقم (7): التوزيع القطاعي للاستثمارات العامة المستهدفة في محافظة سوهاج

المصدر: تقرير خطة المواطن لمحافظة سوهاج، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية، جمهورية مصر العربية، 2021.

رؤية لموازنات محلية تعكس مبدأ العدالة اجتماعية

مصر بلد ذات تعداد سكاني كبير متجانس إلى حد معين، وفكرة وجود الموازنات المحلية هو هدف مهم للامركزية لتعطي المساحة لخدمة المواطنين، رأينا وفق البيانات التي طرحناها سابقًا أن مشكلة مصر عدم التجانس في خطط التنمية للمحافظات فضلًا عن وجود مركزية شديدة في مصر رغم أنها من أوائل البلدان التي بدأت بفكرة اللامركزية، ويمكن تلخيص رؤية ورقة السياسات لموازنات محلية تعكس مبدأ العدالة الاجتماعية بالآتي:

1. هناك حاجة ماسة إلى تعديل تشريعي يتناسب مع تطور الحياة الاجتماعية السياسية، ويكون التشريع ضامنًا لمبدأ العدالة الاجتماعية، ويكون حافظًا لمبدأ التنمية للمحليات وتطويرها على غرار محافظات مركز الدولة.

2. تخفيف الفجوة بين التشريع والممارسة، هناك فجوة بين ما ينص عليه القانون وما يطبق على أرض الواقع من تشريعات وهذه الفجوة تؤدي إلى عرقلة النظم المحلية عن أداء المهام المنوطة بها ومباشرة اختصاصاتها، وذلك بإتاحة عنصر المراقبة والشفافية في إدارة المحليات من قبل المركز ومحاسبة المقصرين.

3. ان تدعم الحكومة الموازنات المحلية وذلك بتخصيص مبالغ مالية من الموازنة العامة للدولة ومبالغ الإعانات بالإضافة إلى الموارد المالية للمحليات ووفق نقص الموارد في كل محافظة لتقليل الفجوة بين المحافظات، ومن ثم يتم وضع خطط تنموية تركز بصورة أساسية في تحقيق العدالة الاجتماعية للأفراد.

4. إعادة هيكلة المحليات من الناحية الإدارية لتخفيف الفساد الإداري والمالي الناتج عن البيروقراطية.

5. التخطيط لإستراتيجيات حكومية وذلك لتمكين الفئات الأكثر تهميشًا، كالفئات الأقل تعليمًا، والفئات الأقل وصولًا إلى خدمات صحية، ووضع إستراتيجيات صحية وتعليمية واقتصادية أيضًا للنساء للوصول إلى رعاية أكبر لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية.

6. توزيع موارد الموازنات المحلية على المحافظات الأقل خدمات للارتفاع بالخدمات العامة والاستثمارات العامة لمواطني المحافظات، مثلًا، سوهاج للتخفيف من وطأة الحياة وأعبائها على المواطنين.

7. أن تعمل الحكومات المحلية برامج فعالة لتعزيز دور المواطنين ومنظمات المجتمع المدني للمشاركة في عملية التنمية المحلية والتركيز أيضًا على الفئات الأكثر تهميشًا كالشباب والمرأة.

الخاتمة

المشكلة الرئيسية في مصر هي عدم وجود قيادات مؤثرة للحكم المحلي تتحمل تطوير المحليات، فضلًا عن المركزية الشديدة في الحكم، فهذا ما يؤدي إلى عدم الاهتمام بالموازنات المحلية لتبقى هذه الموازنات تعتمد بصورة كبيرة على الضرائب والإعانات، وهذا الدعم من الدولة للمحليات لا يصل بالطموح إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، فتركيز الدولة في البرامج التنموية في المحافظات الكبيرة كالقاهرة والإسكندرية، مع حدوث العكس في محافظات صعيد مصر كسوهاج، والمشكلة الأخرى في المشاريع والبرامج التي أطلقتها الحكومة لدعم المحليات، فنسبة تنفيذها ضئيلة على عكس ما تطرحه الأرقام، فيظهر التناقض بين شعارات الحكومة وبين ما يحدث على أرض الواقع، وهذا ما يُظهر غياب العدالة الاجتماعية عن الخدمات التي يحصل عليها المواطن في المحليات

ولتحقيق العدالة الاجتماعية للأفراد في كل محافظة مصرية يجب توفر خطة حقيقة للتنمية لتطوير المحافظات في ضوء وجود موازنات محلية وناتج محلي لكل محافظة يساهم في عملية التنمية المحلية.

هوامش

1 الموازنة المشتركة: الديمقراطية في العمل، الشراكة الوطنية للميزانية، 2024، وعلى الموقع: https://internationalbudget.org/arabic-participatory-budgeting-democracy-in-action/

2 الموازنة التشاركية، وزارة المالية، 27 ديسمبر 2020، وعلى الرابط: https://mof.gov.eg/ar/p

3 الموازنة التشاركية، وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية، وزارة المالية، جمهورية مصر، وعلى الرابط: https://budget.gov.eg/

4 تحليل مقارن للحوكمة اللامركزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعلى الرابط: https://decentralization.net/

5 قانون رقم 50 لسنة 1982 بتعديل قانون نظام الحكم المحلي في مصر الصادر بقرار بقانون رقم 43 لسنة 1979، كذلك: هند عبدالفتاح محمود ومحمد زكريا الدرس وشريف صبري سعد الدين، إدارة التمويل المحلي في مصر، مجلة جمعية المهندسين المصرية، المجلد 59، العدد 2، مصر، 2020، ص 81-83.

6 حبيبة محسن، المحليات في مصر كيف يمكن أن تحقق اللامركزية رفاهية أكثر للمواطنين، منتدى البدائل العربي للدراسات، بيروت، 2012.

7 النشرة السنوية للإحصاءات والتوظيف والأجور وساعات العمل، الجهاز المركزي للتعبئة العامة للإحصاء، جمهورية مصر، وعلى الموقع: https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&YearID=23462

8 تقرير خطة المواطن لمحافظة الإسكندرية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية، جمهورية مصر العربية، 2021.

9 تقرير خطة المواطن لمحافظة سوهاج، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية، جمهورية مصر العربية، 2021.

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.